مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

The importance of regional blocs in international conflict

Dr. Afif Haidar*
Dr. Isam Ismail**
Farid Milish***

(Received 25 / 4 / 2017. Accepted 13 / 7 / 2017)

□ ABSTRACT □

International policies are the product of certain national interests associated with world politics and international conflict. Thus, the theory of regional blocs, and the so-called new regionalism, which constituted one of the important trends in contemporary international relations, and the theories of international conflict, The international conflicts that have resulted in the nature of the current international political order based on a cross-section , or the conflicting interests of regional blocs, including the emerging blocs, to contribute to the development of the current international order. Not only as an extension or expression of regional interests but also as a response to global developments within the framework of the historical shifts and transformations of the world order, without ignoring the influence of the East in international relations throughout history.

*Professor- Department Of Economics And Planning- Faculty Of Economics-Tishreen University-Lattakia -Syria.
**Associate Professor-Department Of Economics And Planning- Faculty Of Economics-Tishreen University -Lattakia -Syria.
***Postgraduate Student-Department Of Economics And Planning- Faculty Of Economics-Tishreen University -Lattakia -Syria.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

أهمية التكتلات الأقليمية في الصراع الدولي

الدكتور عفيف حيدر*
الدكتور عصام اسماعيل**
فريد ميليش***

(تاريخ الإيداع 25 / 4 / 2017. قُبِل للنشر في 13 / 7 / 2017)

□ ملخّص □

السياسات الدولية هي نتاج مصالح قومية معينة مرتبطة بالسياسة العالمية، والصراع الدولي، لذلك برزت نظرية التكتلات الإقليمية، وما يطلق عليه الإقليميّة الجديدة التي شكلت إحدى الاتجاهات المهمّة في العلاقات الدولية المعاصرة ، وما رافقها من نظريات النزاع الدولي، و التبدلات في صيغ العلاقات الدولية بنتيجة التنافس والنزاعات الدولية التي نتج عنها طبيعة النظام السياسي الدولي الحالي المبني على تقاطع، أو تضارب مصالح التكتلات الاقليمية، ومنها التكتلات الناشئة لتساهم في بلورة النظام الدولي الحالي، كون النظم الإقليمية الجديدة، في عالم اليوم، تختلف عن إقليمية الستينيات من القرن العشرين حيث أنها ليست امتداداً، أو تعبيراً عن مصالح إقليمية فحسب، بل هي استجابة للتطورات العالمية في اطار المنعطفات والتحولات التاريخية للنظام العالمي ، من دون تجاهل وجود تأثير للشرق في العلاقات الدولية على مر التاريخ.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية–التكتلات الأقليمية–الصراع الدولي.

* أستاذ– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد –جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.
** أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد –جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.
*** طالب دكتوراه – قسم الاقتصاد والتخطيط –كلية الاقتصاد –جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

مقدمة:

كثيراً ما يقع دارس العلاقات الدولية في تناقضات عند محاولته التوّصل إلى مضمون محدد لأهداف السياسة الخارجية للدول، أو قد يجعله يصل إلى استنتاجات تفتقر إلى الدقة، والموضوعية، لأن الأهداف الحقيقية ترتبط بالنوايا، والدوافع التي تتستر الدول عليها ولا تُفصح عنها، مما يجعل من تتبعها وتحديدها أمراً صعباً، وتبدو تلك الصعوبة إذا ما علمنا أن هناك باستمرار فارقاً بين ما تعلنه الدول من أهداف، وبين ما تعتنقه منها في الواقع، فالسياسات الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة، إذ أن تحقيق المصلحة القومية العليا للدول تتم بدون النظر الى السلام ، أو حتمية الحرب، ومثال ذلك ما يُستخدم أيضاً لدى المحللين السياسيين الذين ينظرون للسياسة على أنها نتاج مصالح قومية معينة مرتبطة بالسياسة العالمية، والصراع الدولي.

إن الهدف الأول والأساسي للسياسات يتمثل في الحفاظ على التفوق ومنع دول أخرى من المنافسة ، وبمعنى آخر يكون الهدف الأساسي هو: تحقيق مصالح الدولة العليا عبر استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، ويظهر هذا الهدف من خلال التكتلات بأشكالها السياسية والاقتصادية والعسكرية المستندة الى هذه السياسات، كما إن فكرة المصلحة القومية توّضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبدلات في المواقف من القضايا الأقليمية أو الدولية ، أو التحوّل الذي قد يحدث في نمط الآيديولوجيا القائمة، وبناء على ذلك ازدادت حدة الصراعات الدولية التي تقع بين الدول لعدة أسباب سياسية، أواقتصادية، أواجتماعية ...الخ، فالنزاعات الدولية التي تصل حد الصراع كانت، وستبقى بالرغم من جميع المحاولات التي تسعى إلى للحد منها، أو لإنهائها، وتعود أسباب ذلك الى تضارب مصالح الدول، والقوى في العالم، أو التغيرات الحاصلة في مراكز القوة الدولية.

برزت هنا نظرية التكتلات الإقليمية ، وكان لأغلبها توجهات اقتصادية، فكان الاهتمام المعاصر بالتكتل الإقليمي، أو ما يطلق عليه بالإقليميّة الجديدة "New Regionalism " الذي يشكّل بلا شكّ إحدى الاتجاهات المهمّة في العلاقات الدولية المعاصرة، فالاهتمام العالمي برز في هذا المجال تزامن مع إنشاء عدد من المنظّمات الإقليمية مثل اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرّة (NAFTA)، والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR) التي أُنشئت سنة 1991م، وكذلك أُنشئت منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) في سنة 1989م. واتفاقية شنغهاي التي ولدت عام 1996 لحل نزاعات الحدود بين الصين والاتحاد السوفييتي، ثم في عاميي 2001 و2002، تم توسيع أهداف ومبادئ وبنى المنظمة على نطاق واسع لتشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، إضافة إلى بناء الثقة العسكرية. وتكتل دول البريكس التي أصبحت آلية مهمة لبناء نظام عالمي جديد عبر مواقف الدول المشاركة فيهاالتي تتطابق حيال معظم القضايا الدولية التي من أهمها رفض النظام العالمي الحالي ذو القطب الواحد والعمل على الاستعداد لدخول العالم إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية الدراسة أنها تبرز الدور الأساسي للتكتلات الأقليمية في ارساء صيغة العلاقات الدولية السائدة في كل مرحلة تاريخية، وتناقش مسألة تشكل النظام العالمي بنتيجة ظهور وفعالية التكتلات الأقليمية، أو العابرة للقارات بشكل عام، والاقتصادية منها بشكل خاص، ما يؤدي بالنتيجة الى تصاعد التوتر في العلاقات الدولية من جهة، وزيادة حدة الصراعات من جهة ثانية التي ترافق التغيرات في شكل النظام الدولي.

هدف البحث:

من خلال مناقشة نظريات النزاع الدولي التي تعبر عن التبدلات في صيغ العلاقات الدوالية، بنتيجة التنافس والنزاعات الدولية، تهدف الدراسة لأبراز التكتلات كضرورة لتغيير النظام الدولي بما يتلائم والتفاعلات القائمة بين التكتلات الاقليمية أولا، وبما يتنتج عن الصراعات بينها ثانياً، فالعوامل المؤثرة في بنية النظام العالمي الجديد هي التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في هيكليته وأنماط التفاعل داخله.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في عدة مسائل هي :

1- هل تستطيع نظريات النزاع الدولي تفسير وتحليل النزاعات الدولية ضمن استراتيجيات الدول، وسياساتها كمسوغ لها؟

2- هل الصراع هو هدف للدول والتكتلات والقوى؟ أم وسيلة للتغير؟

3- هل تشكلت طبيعة النظام السياسي الدولي الحالي وفق تقاطع أو تضارب مصالح التكتلات الدولية؟ وهل يمكن للتكتلات الاقليمية الناشئة تغيير النظام الدولي الحالي؟

منهجية البحث:

نظراً لأهمية البحث وتشعباته وطبيعته، اعتمد الباحث على مناهج البحث التالية:

1- المنهج التاريخي في قراءته لتاريخ تشكل صيغ العلاقات الدولية، ومدى تأثرها بمنظري العلاقات الدولية في كل مرحلة والتي تعبر عن صيغة النظام العالمي القائم.

2- المنهج الوصفي التحليلي للنظام الدولي من تشكله، وتأثره بتفاعلات التكتلات الأقليمية من خلال القراءة العميقة للمكونات الأساسية لصيغة العلاقات الدولية السائدة وعلاقات التفاعل بين التكتلات ،

الدراسات السابقة:

1-دراسة بعنوان **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** للباحث د. فؤاد أبو ستيت والصادرة عن مؤسسة الأهرام2007، وضح فيها ضرورة نجاح التكتلات الاقتصادية في صورها المختلفة لتحقيق الأهداف المنشودة من مثل هذه التكتلات، وتطرق الكاتب إلي العولمة وعلاقتها بالتكتلات الإقليمية ، وبأن البعض ينظر إليها بأنها ظاهرة اقتصادية مثل التكامل الاقتصادي، أو اتساع نطاق التجارة والاستثمارات، فيما يري البعض الآخر بأنها ظاهرة اقتصادية، سياسية تؤثر سلبا ما لم تأخذ مصالح التكتلات الاقليمية بعين الاعتبار.

2-بحث بعنوان **تحولات القوة والتكتلات الجديدة في نظام التجارة العالمي**، الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية آذار 2015، عرض فيه الباحث تزايد المشكلات الاقتصادية، مما دفع نحو التوجه لإقامة التكتلات الاقتصادية، سواء كانت هذه التكتلات ثنائية أو إقليمية أو حتى شبه إقليمية، أو بين دول يجمع بينها أفكار وتوجهات مشتركة، إذ باتت مثل هذه التكتلات هي الخيار الأفضل الذي تلجأ إليه الدول من أجل تخفيف آثار العولمة والنظام العالمي الجديد، وهو ما يمكن أن يُشكِّل تأثيراً كبيراً ومباشراً أو غير مباشر على تحوُّلات القوة عالمياً .

3-بحث بعنوان **النظام العالمي الجديد** للباحث سفين جلال، عام 2013 شرح فيه نشوء النظام العالمي الجديد وإحباطاته و التحالفات والتكتلات فيه، وبأن فكرة النظام العالمي الجديد طُرحت على أساس أن النزاعات الايديولوجية

هي تجسيداً لتحقيق الاستقرار، وخلص الى أنها لم تحقق ذلك، بالاضافة الى أنه أدى لتزايد حدة المنافسة الاقتصادية العالمية ، وتوقع بأن تأخذ الآلية العسكرية والتحالفات العسكرية إلى الزوال .

أهمية التكتلات الأقليمية في الصراع الدولي

يعيش عالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب النظر مرة أخرى في مسارها ، حيث أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، كما أن هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر والمخاوف من بروز النزاعات بشكل عام، ولا تستطيع الدولة بمفردها تحمل تلك المخاطر، بل إن المخاطر تقل كلما كان التعاون هو السائد بين الدول. لذا نجد التوجه الدولي نحو التكتلات الإقليمية يتزايد يوما بعد يوم، وأصبحت الدول الكبرى تلوذ بمحيطها الإقليمي وتوسعه، حيث يعتبر التكامل الإقليمي بشكل خاص للدول النامية جانباً–من جوانب عديدة–يدخل في استراتيجية سياستها الخارجية، إذ يستحيل تحقيق تنمية مستقلة–في مواجهة نظام دولي يرفض هذا التوجه بإمكانية قطرية فردية، ومن هذا المنطلق استمدت فكرة التكتلات الأقليمية شرعيتها ومبرراتها حتى غدت توجها عالميا لا يخص الدول النامية بقدر ما يخص الدول المتقدمة، ما يحصل حد النزاعات والصراعات الدولية.

يعاني العالم في الآونة الأخيرة من تزايد المشكلات الاقتصادية، مما دفع نحو التوجه لإقامة التكتلات الاقتصادية، سواء كانت هذه التكتلات ثنائية أو إقليمية أو حتى شبه إقليمية، أو بين دول يجمع بينها أفكار وتوجهات مشتركة، إذ باتت مثل هذه التكتلات هي الخيار الأفضل الذي تلجأ إليه الدول من أجل تخفيف الآثار المتوقعة للعولمة الاقتصادية، وبهدف تعزيز تجارتها العالمية؛ وهو ما يمكن أن يُشكِّل تأثيراً كبيراً على تحوُّلات القوة عالميا، وبرز ذلك من خلال ما يلي:(عبد العليم–2015)

1–الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية :

لقد أدت التطورات التاريخية المختلفة إلى بلورة التكتلات ذات الطابع الاقتصادي، ورافق ذلك وسبقه أزمات اقتصادية ، ونشوء المؤسسات الاقتصادية الدولية، فتبلور التوجُّه نحو انشاء تكتلات اقتصادية، و برزت العولمة الاقتصادية كحالة في تصاعد مستمر ضمن عالم يعيش عصر التكتلات، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية الكبرى، بالإضافة إلى انتشار مناطق التجارة الحرة وتكثيف العمل باتفاقيات التبادل الحر، وبذلك فإن مستقبل التجارة العالمية من المرجح أن يشهد تطورين هامين للغاية، أولهما يتعلق بتحدي العولمة حتى داخل الغرب، وخاصةً الولايات المتحدة، أما الثاني فيتصل بوجود تكتلات إقليمية تنطوي على اقتصاديات كبرى، حيث إن ثمة تحديات متغيرة بصعود بعض الدول مثل الصين، وهو له تأثير بالغ على شكل الاقتصاد العالمي، وحركة التجارة العالمية في ظل السعي نحو تدشين تكتلات اقتصادية وتجارية إقليمية كبرى، ترسيم لخريطة التجارة العالمية وفق حقائق جيوسياسية قائمة، على غير ما ينظر للعولمة الاقتصادية باعتبارها عملية للتكامل الاقتصادي بين الدول، والاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية من خلال تدفقات التجارة ورأس المال؛ ذلك أن العولمة تتطلب وجود نظام واستقرار وحوافز بين الدول من أجل خطوات أكثر إيجابية تجاه التجارة العالمية ،وبالتالي التوجه عالمياً.

2–التكتلات الاقتصادية وسيلة لدعم التجارة العالمية

منذ إبرام اتفاقية الجات عام 1997، والتي تم تصنيفها كواحدة من النجاحات للتعاون الدولي في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف، وحتى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، وصولاً الى جولات مفاوضات الدوحة التي تعتبر المفاوضات التجارية الأكثر نشاطاً، والتي بدأت في أواخر عام 2011، وكان الهدف الأساسي منها هو

دعم الاقتصاد العالمي ، ومساعدة الدول الأقل نمواً من أجل تلافي ، ومواجهة مشكلاتها الاقتصادية بحيث بدأت تشهد تحولات جذرية في جميع مجالات الاقتصاد العالمي التي تشمل التجارة ، والاستثمار، والبيئة ، وفي هذا الإطار تعتبر "اتفاقيات ميجا الإقليمية" من أبرز تلك الشراكات التي تحاول خلق تكامل تجاري دولي وإقليمي، باستبعاد الخلافات، التي يمكن أن تهدد العلاقات الاقتصادية.

3-الاتجاه التعاوني كمخرج للأزمات الاقتصادية العالمية

أن الأزمات الاقتصادية الكبرى التي شهدها العالم في القرن العشرين، خاصةً بين الحربين العالميتين، قد أفادت المجتمع الدولي في فهم كثير من الدروس الهامة، وكذلك بدأت في تأسيس نمط تفكير جديد سواء للنظام الدولي الاقتصادي، أو المالي وذلك عبر التحوُّل في التفكير إلى دفع عجلة النمو للاقتصادات الوطنية بدلاً من التسارع نحو إفقار الجوار، أو الخصم من أجل جعله ضعيفاً ، فهذا الخيار الثاني يتطلب من الدولة موارد من الممكن توجيهها لصالح الاقتصاد الوطني، وكذلك تسارع الدول إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية متعددة الأطراف من أجل وضع قواعد للنظام الاقتصادي، والمالي العالمي، وبالتالي برز الاتجاه التعاوني بين الدول، والذي يمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية الأقليمية أو العابرة للقارات شكلاً من أشكاله.

وهنا يمكن القول ، وبشكل عام أن الدولة تسعى إلى حماية اقتصادياتها من المنافسة الأجنبية وتحقيق أكبر مكسب اقتصادي، وهو ما يعني أن ثمة توجُّهاً أكبر من الدول نحو إنشاء تكتلات اقتصادية من أجل تعظيم المكاسب الاقتصادية وتقليل أي خسائر قائمة أو متوقعة، ومما لاشك فيه أن تلك التكتلات الاقتصادية الجديدة سوف يكون لها بالغ الأثر في تحولات القوة في النظام الدولي أو في نظام التجارة العالمي، وذلك في ظل سعي بعض الدول إلى المنافسة أو إلى تعظيم قوتها الاقتصادية، أو لمواجهة تكتلات اقتصادية جديدة من الممكن أن تؤثر على غير أعضائها سلباً.

النزاع الدولي ونظرياته:

يمكن وصف النزاع بأنه نتيجة حالة الفطرة التي يعيشها الإنسان، يرجع أسباب النزاع في الى تأثير العوامل الكائنة في المستوى الكلي على البيئة النفسية للفرد، وأن الفرد ما هو إلا صورة مصغرة عن المجتمع (الدولة)، وهذا يعني أن تحمل الدولة النزعة العدوانية، وهنا تعددت وجهات النظر الخاصة بموضوع النزاع الدولي في اطار العلاقات الدولية، فهناك من يرى أن القانون الدولي هو سبب النزاعات على مستوى النظام الدولي، لأنه عبارة عن قانون غير متجانس بسبب مشاركة كافة الدول في بلورته ، أما فقهاء القانون فيحاولون حل النزاعات باللجوء إلى التنظيم الدولي، ويمكن هنا استعراض العديد من النظريات التي تناولت مفهوم النزاع ، وعبرت عن ذلك النزاعات الدولية تاريخياً بحسب النظر اليه، ، فتعددت، وتنوعت الأفكار، والنظريات مابين نظرية مثالية ، وأخرى واقعية من جهة، ومابين كلاسيكية قديمة، وحديثة أضافت الكثير من الأفكار في هذا الأطار.

النظريات الكلاسيكية

- النظرية المثالية
- النظرية الواقعية
- النظرية الماركسية

النظريات الحديثة

- النظرية السلوكية
- النظرية الواقعية الجيدة
- النظرية الماركسية الجديدة
- نظرية صنع واتخاذ القرار

القوة و التوازن الدولي

التوازن هو حالة، لكنه ليس حالة جامدة، بل تخضع للتغير، والتطور، أي هو عملية حركية متغيرة تندفع من سعي الأطراف ذات العلاقة إلى الحفاظ على أوضاعها، ومصالحها النسبية التي تعكس القدرات، والإمكانات، والموارد المتاحة لها، وكذلك عند تغّير القدرات بشكل حاسم عند السعي لإعادة التوازن من جديد بالإضافة إلى ذلك ، فإن مفهوم توازن القوى الشامل مركب، ومتعدد الأبعاد، وهو من حيث القدرات يتجاوز مفهوم التوازن العسكري الذي يدخل كأحد أبعاد توازن القوى الذي يضم علاوة على ذلك القدرات الاقتصادية، والبشرية، وبالتالي السياسية، ودون أدنى شك هناك اختلافات في القوة نسبياً للدول، ومرد هذا الاختلاف يعود إلى تباين ما هو متاح لكل دولة من المكونات، والمصادر، والموارد المادية، وغير المادية التي تدخل في تركيب هذه القوة، وتدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية الآنية التي يحكمها منطق الصراع أن حماية حدودها، ومكتسباتها الوطنية فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد فترة ممكنة، وكذلك بإضافة مصادر، و وحدات إنتاج جديدة للقوة (تحالف، تعاهد، تفوق علمي.. وغيرها)، أو بالعمل على إضعاف قوى الآخرين بشتى الطرق (الحرب، الحرب النفسية، التفريق، التقسيم .. وغيرها) لخلق التوازن المطلوب لضمان أمنها وصيانة استقلالها.(الربيع-1983)

تستعمل عبارة توازن القوى أحياناً كوصف لكيفية توزيع القوى ويجري استعمال هذه التعبير للإشارة إلى توزيع عادل للقوة مثل كفتي ميزان متساويتين، والمشكلة في هذا الاستعمال هو أن الغموض في قياس القوة يجعل من الصعب تحديد متى يكون هذا التوازن متساوٍ، فالتوزيع المتساوي للقوة بين الأمم أمر نادر، وفي أغلب الأحيان فإن عمليات النمو المتفاوت والتي تعتبر قاعدة أساسية في السياسة الدولية تعني صعود دول، وانحدار دول أخرى، وهو ما تحمله التحولات في توزيع القوة من تحفيز الدولة إلى تكوين التحالفات، وبناء الجيوش والقيام بمخاطرات تؤدي إلى موازنة أو كبح القوى الصاعدة، ومع ذلك فإن موازنة القوة لا تحول دائماً دون بروز دولة مسيطرة، وتحاول نظريات الهيمنة، وانتقال القوة تفسير السبب الذي يجعل بعض الدول التي أصابت النجاح، والتفوق تفقد هذا النجاح وهذا التفوق فيما بعد، ويظهر ذلك واضحاً عندما تراوحت أساليب التوازن التي مورست عبر التاريخ ما بين التحالفات، والتحالفات المضادة، والتدخل المباشر، وغير المباشر، ونزع السلاح، والتفرقة بين الخصوم، والتعويضات، والتهدئة بل، والحرب

بمستوياتها، فلجئت الدول إلى إتباع ما يناسبها فيها في إطار النظام الدولي في كل مرحلة وفق ما يتضمنه من شروط، وعلاقات متغيرة، في ظل عدم وجود قاعدة ثابتة ومحددة تحكم توازن القوى، وفي نفس الوقت كان هناك اتجاه يؤكد بشكل مستمر على أنماط التفاعل التكاملية، والتنمية الاقتصادية، والتجارة الدولية، والتقدم التكنولوجي التي تمثل أحد الأركان الرئيسة لما يسمى بالنظام العالمي، طبقاً لذلك فإن العالم سيبدو مجتمعاً من الدول تتفاعل فيما بينها على مستوى عال من الديناميكية الذاتية في مجالات التبادل الدبلوماسي، والاقتصادي، والاجتماعي، ومن خلال هذه التفاعلات ترتبط الدول فيما بينها بعملية مستمرة للموازنة الحساسة لتصرفات كل منها. (الخزرجي-2005)

الصراع الدولي ونظرية الصراع

أولا- مفهوم الصراع ماهيته وأبعاده:

في إطار استعراض بعض التعريفات اللغوية لمفهوم الصراع، فإن دائرة المعارف الأمريكية تعرف الصراع بأنه عادة ما يشير إلى حالة من عدم الارتياح، أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض، أو عدم التوافق بين رغبتين، أو أكثر من رغبات الفرد، أو حاجاته، وهناك من يتجه إلى إبراز الطبيعة المعقدة لمفهوم الصراع في أبعاده المتنوعة انطلاقاً من أن مفهوم الصراع يشير إلى موقف يكون لدى الفرد فيه الدافع للدخول بنشاط، أو أكثر لهما طبيعة متضادة تماماً، وهنا يؤكد **موراي** على أهمية مفهوم الصراع في فهم الموضوعات المتعلقة بقدرة الفرد على التكيف الإنساني ، أما في بعده السياسي يشير الصراع إلى موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه، أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما، أو منهم، مضطراً فيها إلى تبني، أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني، أو الأطراف الأخرى. (Edward-1993)

بينما يهتم البعض بالتركيز على الصراع في بعده الاجتماعي، ومنهم **لورا نادر** التي اتجهت إلى إيضاح الصراع في بعده الاجتماعي الذي يمثل نضالاً حول قيم، أو مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة ، ويكون الهدف هنا ليس فقط في كسب القيم المرغوبة، بل أيضاً في تحييد، أو إلحاق الضرر بالقيم المرفوضة، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم، فالصراع في مثل هذه المواقف كما يحدد **كوزر**، يمكن أن يحدث بين الأفراد، أو بين الجماعات، أو بين الأفراد والجماعات، أو داخل الجماعات ذاتها، وتفسير ذلك يرجع إلى حقيقة أن الصراع في حد ذاته أحد السمات الأساسية لجوانب الحياة الاجتماعية. (Lewis -1968)

بشكل عام يمكن أن نخلص إلى ثلاثة محاور أساسية في التعريف بمفهوم الصراع وهي: (المشاط-1995)

1-المحور الأول:

يتعلق بالموقف الصراعي ذاته: ويشير إلى أن مفهوم الصراع يعبر عن موقف ما له سماته، و شروطه المحددة، فهو أولاً يفترض تناقض المصالح، أو فوارق القيم بين طرفين، أو أكثر، و ثانياً يشترط إدراك أطراف الموقف، ووعيها بهذا التناقض، ثم ثالثاً يتطلب توافر، أو تحقق الرغبة من جانب طرف (أو الأطراف) في تبني موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر، أو (الأطراف الأخرى)، ويتصادم هذا الموقف مع باقي المواقف.

2-المحور الثاني:

ويختص بأطراف الموقف الصراعي: بوجه عام، فيمكن التمييز في الموقف الصراعي من حيث أطرافه بين مستويات ثلاثة:

أ- المستوى الأول يتعلق بالصراعات الفردية: أي التي يكون أطراف الصراع فيها أفراداً، ومن ثم فإن دائرة مثل هذا الصراع، وموضوعه يتجهان إلى أن يكونا محدودين بطبيعتهما.

ب- المستوى الثاني يكون الصراع بين جماعات، وتتعدد أنواع هذا الصراع بتنوع أطرافه، كما أن دائرته ومجالاته تكون أكثر من نظيرتها في دائرة الصراع الفردي.

ج- المستوى الثالث فإن يختص بالصراع بين الدول، والذي عادة ما يعرف أيضاً بالصراع الدولي، وتكون دائرة (أو دوائر) الصراع فيه أكثر تعقيداً، واتساعاً عن المستويين السابقين من الصراعات.

3-المحور الثالث:

يهتم بالصراع الدولي: وهنا تجدر الإشارة إلى أن اتساع دائرة المستوى الثالث من الصراعات، عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية كان من شأنه توجيه امكانيات لا يستهان بها من الجهود العلمية، والأكاديمية لدراسة، وتأصيل الظاهرة الصراعية، وذلك بهدف تطوير التفسيرات لفهم أسباب الصراع، ومحدداته من جهة، ثم تقدم البدائل المختلفة التي يمكن من خلالها التحكم في الظاهرة الصراعية، أو على الأقل التقليل من المخاطر المرتبطة بها والمترتبة عليها، وتحديد أساليب التعامل معها من جهة أخرى، وهو ما قد أنتج تراث غني من النظريات والتفسيرات، لأبعاده النفسية، والبيولوجية، والثقافية، والاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، ومؤخراً البيئية والحضارية .. الخ.

ثانيا- طبيعة الصراع:

إن للصراع بعدين يمكن التمييز فيهما بين بعد سلبي، وآخر إيجابي، فإذا كان من اليسير إدراك الجانب السلبي للصراع من خلال ارتباطه العام والمستقر في الأذهان بما يتضمنه الصراع من محاولات للتدمير، أو الاستغلال، أو لفرض حل على طرف آخر ، فإن البعد الإيجابي للصراع إنما يشير بوجه عام إلى ذلك الجانب المتمثل في الدفع نحو عمل ما، أو إقامة الاتصالات، أوحل المشكلات، والتبادل الإيجابي بين الأطراف المعنية، ومن هنا كانت أهمية النظر إلى الصراع باعتباره، متضمناً لدوافع الإنجاز، والارتباط، وغيرها من الدوافع الإيجابية، أي أن الصراع في بعض أبعاده يمثل عنصراً خلاقاً في العلاقات الإنسانية: فهو يمثل وسيلة للتغيير يمكن من خلالها تحقيق القيم الاجتماعية المتعلقة بالرفاهية، والعدالة، وفرص تحقيق وتنمية الذات(Burton -1970)

وفى هذا الاتجاه، فإنه يمكن التأكيد على بعض المنطلقات الأساسية التي تسهم في دعم الاتجاه لدعم فكرة الأبعاد الإيجابية للصراع، والتي يمكن إيضاحها على النحو التالي: (Laura Nader -1968)

1- أن الطبيعة الهدامة ليست جانباً محتماً في الصراع، كما أنها ليست سمة ملازمة للطبيعة البشرية ، فالأفراد كانوا، وما زالوا يكتشفون إمكانية التوصل إلى وسائل مختلفة للتعامل مع اختلافاتهم، والمنازعات فيما بينهم عبر إدارة الصراع تؤدى إلى نتائج أفضل بوجه عام.

2-أن الصراع موجود كأحد سمات، وخصائص الحياة، والعلاقات الإنسانية، ففي التفاعلات التبادلية اليومية عادة ما يسعى كل طرف إلى تعظيم منفعته، والتي لكي تتحقق لابد أن تنخفض منفعة الطرف الآخر، من هنا كانت ضرورة أن يتوصل الطرفان إلى تبادل مقنع يراعي بعض القواعد والحدود، وبما يحقق التوافق والاستقرار بدلاً من التصادم، والصراع.

3-بالأضافة لما سبق أيضاً أن طرفي، أو أطراف الصراع في موقف صراعي، ومن خلال اختيارهم لقنوات الاتصال بينهم، إنما يختاران عادة بين أحد صورتين رئيستين: إما إقامة نمط لعلاقة صراعية بينهما، وفيها يؤدى أحد الأفعال إلى تحقيق فائدة لأحد الطرفين، أو أن يختارا تأسيس نمط لعلاقة تبادلية للوسائل، والغايات ومن ثم، فإن الحركة بينهما تفيد كلاً من الطرفين بشكل ملحوظ.

النظام الإقليمي والنظام الدولي والعلاقة بينهما

إنّ فكرة النظام الدولي ليست فكرة حديثة إنما تمتد جذورها إلى فلاسفة المدرسة الرواقية (Stoic–Philosophy) في اليونان القديمة، إذ طرحوا فكرة الدولة العالمية والقانون العالمي. والنظام الإقليمي من المفاهيم حديثة النشأة، إذ برز الاهتمام به بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، وعلى الرغم من امتداد جذوره إلى زمن بعيد إذ كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، والإقليمية في القانون الدولي هي تعبير عن اللامركزية في ميدان التنظيم الدولي. (أبراش–2005)

لقد بدأ التركيز فعلياً على طبيعة النظام الدولي كعامل مستقل يفسر السلوك الدولي، مع بداية المدرسة السلوكية في تطور دراسة العلوم السياسية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي. وقد ركز هذا التطور الذي استمد جذوره من المدرسة الواقعية الجديدة على كيفية تقسيم القوة في النظام الدولي، وكيفية تأثير هذا التقسيم في سلوك الدولة في الساحة الدولية. وتعود دراسة مفهوم النظام الإقليمي إلى دراسة موضوع التكامل بين الدول، الذي يعد التكامل الإقليمي أحد قضاياه واهتماماته الأساسية. ويعرّف التكامل (Integration) بأنّه شكل من أشكال التنسيق أو التعامل بين دول مختلفة دون المساس بسيادة أيّ منهما.(مطر–1983)

هناك من يرى أن التكامل هو عملية نقل مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تحملها الحكومات الوطنية إلى كيان جديد وموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات، والتوقعات، والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه، وبمعنى آخر تتضمن عملية التكامل نقل اختصاصات وسلطات صنع القرار في مجالات معينة من الدول إلى هيآت ومؤسسات إقليمية، وقد أثار نمو الإقليمية Regionalism وتوسعها جدلاً واسعاً بين دعاتها والمدافعين عنها، وبين دعاة العالمية Universalism، وانصبّ هذا الجدل حول أيّهما ينبغي اتباعه لتنظيم المجتمع وحفظ السلم بين الدول ؟. فكان أنصار العالمية يعارضون قيام المنظمات الإقليمية لكونهم يرون فيها خطراً يهدد العالم بالانقسامات والتكتلات، الأمر الذي يساعد على قيام الحروب ويتعارض مع فكرة التنظيم الدولي، كما لا يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دوراً مهماً في ميدان العلاقات الدولية لأنّ أغلب المشكلات الدولية يجب أن تحلّ على أساس عالمي، فدعاة العالمية ينسبون إليها أنّها أقدر على صيانة السلم الدولي كون هذا السلم لا يتجزأ، وأنّ مسؤولية حمايته تتطلب التجميع الأقصى للإمكانيات المتاحة، إذ يعد ذلك ضرورة لازمة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العالم في كلّ مكان، لذا فالمدخل لحلّها يبنى على تصوّر عالمي متجانس لا تفرقه الحواجز الإقليمية الضيقة ولا تنال منه الحساسيات التي تنشأ من التأثير في أوضاع هذه المنطقة الإقليمية في مواجهة قضاياها. (مقلد–1987)

ومن آراء هذه المدرسة أيضاً المنازعات المحلية التي تكون في كثير من الأحيان نتيجة لمنازعات دولية أوسع نطاقاً، وتتحول الحروب المحلية إلى حروب عالمية، وأنّ المنظمات الإقليمية تؤدي دوراً مهماً في خدمة السلام وتحقيق الرخاء في نطاق المنظمات العالمية، أما أصحاب المدرسة الثانية (دعاة الإقليمية) فيرون أنّ من الصعب إنكار الروابط الإقليمية لأنّها تعبّر عن تضامن وثيق بين أفرادها وعن شعور عميق بالمصالح المشتركة، وتحظى الإقليمية كما يراها بعضهم بدرجة عالية نسبياً من التأييد الشعبي لها، وينبع هذا التأييد من حقيقة سيكولوجية أساسية قوامها أنّ الفرد يكون أكثر تقبلاً لروابط التجميع الإقليمي للاتصال بها جغرافياً وسياسياً عن قرب أكثر منه بالنسبة للمنظمات العالمية، وأنّ مباشرة هذه المنظمات لاختصاصاتها تعدّ المكمّل الطبيعي لنشاط المنظمات العالمية، فمن المناسب في كثير من الأحوال أن يتم التعاون بين الدول على أساس إقليمي وفي الجوانب المختلفة، فمن السهل الوصول إلى حل

نزاع دولي محلي عن طريق عرضه على الدول المتّصلة به عن قرب كما يعد تعاون هذه الدول معاً لرد العدوان أمراً طبيعياً. فضلاً عن قلة عدد الدول المنضمة إلى المنظمات الإقليمية – مقارنة بالمنظمات العالمية – والتقاليد المشتركة والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتقاربة، يضاف إلى ذلك الكفاءات التنظيمية والإدارية والفنية، وكلها تساعد على إنجاز وظائفها بفاعلية.(فهمي–1993)

فالأنظمة الإقليمية، أنظمة متفرعة من نظام أعمّ وأشمل وهو النظام الدولي، وتختص بمناطق معينة موزعة على الخارطة السياسية تجمع وحدات سياسية (دول) متماثلة – وبحكم تقاربها – في مقومات بنائها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. تربطها عوامل مشتركة في المصلحة والولاء، إذ تقيم على أساس تعاملها الدولي على الشعور الذاتي وبالتمييز والتعاون وربما التكامل الإقليمي، والنظام الإقليمي أريد به (التمييز بين ما هو كلي وبين ما هو جزئي ضمن الإطار العام الذي يحكم الظواهر السياسية) ، فالنظام الإقليمي لا يمكن أن يكون سوى أسلوب للممارسة في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد.(عبدالله–1993)

فهناك من يرى أنّ مفهوم النظام الإقليمي يعتمد في تعريفه على أساس اعتبارات التقارب الجغرافي (approach geographic –proximity)، ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التميز بين النظم الإقليمية، وهناك من يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية (Homogoneity – approach) وهناك من يرى أنّ ليس من الضروري أن تكون علاقات الدول المتجاورة علاقات وثيقة فيما بينها، وأنّ العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول بعضها بعضاً.(تركماني–2007)

الإقليميّة الجديدة والنظام العالمي

عند دراسة أيّة ظاهرة في العلاقات الدوليّة نحتاج إلى رصدها وفهم علاقاتها مع باقي الظواهر المعاصرة لها من خلال ملاحظة التغيّرات الحاصلة أثناء تفاعلها مع بعضها البعض، ومن هنا، يسعى الباحث من خلال هذا العرض إلى ابراز العلاقة الموجودة بين الإقليميّة الجديدة كظاهرة، مع العولمة التي تمثّل الإطار العام للنظام الدولي المعاصر، وكيف أنّ فهم العلاقة بين الإقليميّة والنظام العالمي تعتمد بالدرجة الأولى على فهم الأسباب والعوامل التي أدّت إلى الدخول في شكل وصيغة التكتلات الأقليمية، أو تلك العابرة للقارات، أو غيرها، ثمّ على مدى تفاعل الدول المشاركة في كلتا العمليّتين على اتخاد الاجراءات المناسبة إمّا لجعل الإقليميّة مرحلة تسبق النظام العالمي أولجعل التعاون فيما بينها كأداة لمواجهة التأثيرات عليها وبالتّالي محاولة الهروب منها.

إنّ النظم الإقليمية الجديدة، هي استجابة للتطورات العالمية. فإذا كان المضمون السياسي، والعسكري، والاستراتيجي قد حكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية التقليدية، فإنّ المحتوى الاقتصادي – الاجتماعي – الثقافي، على الخصوص، يحكم علاقات وتفاعلات التكتلات الإقليمية الجديدة، ففي الوقت الذي يرى فيه بعض الباحثين، والمحللين أنّ الإقليمية الجديدة هي مرحلة أوّلية وسابقة لبناء النظام العالمي الجديد، تظهر وجهة نظر تقول أن الإقليمية في الحقيقة تقسّم النظام الدولي إلى قطع منفصلة وإلى كتل متنافسة وبالتالي ما هي إلاّ حجر عثرة وليس مرحلة من مراحل بنائها.(Breslin– 2000)

فأصحاب الرأي الأوّل من الباحثين تستند حجّتهم الى نظرة الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركيّةGatt، ومنظمة التجارة العالمية للإقليميّة على أنّها مرحلة تسبق النظام العالمي الجديد، ومن أهم مظاهر هذه العلاقة، هو جمع الدول بين التجارة الحرّة على المستوى الإقليمي وقدرتها على التعاون، وبين الأخد بالفرص المتاحة في السّوق

العالمية وقبول الاتفاقيات، والمعاهدات الجديدة، والمتعدّدة الأطراف في نفس الوقت. كما يمكن للتعاون الإقليمي أن يكون بمثابة الخطوة التحضيريّة الجيّدة لاقتصاد دولي مفتوح. فعلى سبيل المثال، وفي ختام جولة أوروغواي سنة 1993 كان لاندماج الإتّحاد الأوروبي السبب الرئيسي في قبول بعض الدول الأعضاء في أتفاقيةGATT سعياً منها لمواكبة وتيرة التعاون والاندماج الحاصل في أوروبا،وفي نفس السياق يمكن القول بأنّ التوجّه الإقليمي هو أفضل وسيلة نحو الاقتصادي العالمي الحر. ذلك أنّ قدرة الدول على التعامل مع محيطها الخارجي الأوّل من خلال التعاون مع دول جوار، قد يكون حافزا لها من أجل الانطلاق في مشاريع أكبر، والدخول في اتفاقيات أكثر اتساعاً سواء من حيث العضويّة أو من حيث الممارسة. وبالتّالي، من الجيد انفتاح الدول على محيطها أوّلا ثمّ على باقي الدول ثانيا.(Calleya-)

وعلى النقيض من ذلك، فإنّ أصحاب الرأي الثاني يؤكدون على أنّ الاتفاقات الإقليمية وشبه الإقليميّة ما هي إلاّ ردّة فعل على النظام العالمي. فعلى سبيل المثال، هناك من يرى أنّ الإقليميّة تسير بالتوجّه الاقتصادي العالمي نحو الأسفل وتهدّد النظام التجاري المتعدد الأطراف (Multilateralism) من خلال حمايتها للاقتصاد المحلّي وتضييقها لنطاق التعاون ليقتصر على بعض الدول فقط . وعلاوة على ذلك، فإنّ تحديد الأولويات الاقتصاديّة من جانب تكتّل واحد، كما يتّضح من مثال الإتّحاد النقدي الأوروبي، قد يتسبّب في غلق المناطق والأقاليم جغرافيّا واقتصاديّا أو حتّى سياسيا، وبالتّالي فلا مجال للتصديق بأنّ الإقليمية هي مقدّمة للدخول في نظام عالمي جديد. (الغريب-2008)

ظهور القوة الأقتصادية الناشئة (تكتل دول البريكس) وأثره في الصراع الدولي

شهد النظام العالمي الجديد ظهور تكتل عابر للقارات والحضارات مع ظهور مجموعة "بريكس" التي تختلف بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الأعضاء، سواء سياسي، أو اقتصادي، أو ثقافي، أو غيره، كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة، كما أن هناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي، فهي مجموعة محايدة تماما بالنسبة للتوازنات السياسية العالمية لأنها تضم دولا مختلفة ومتباينة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والأنظمة الاقتصادية وتمثل توجهات عالمية مختلفة؟.

تكتل عابر للقارات :

ظهرت تسمية "بريك" (قبل ان تصبح التسمية بريكس بعد انضمام جنوب افريقيا) في نوفمبر 2001، حين عبر كبير اقتصاديي البنك الاستثماري الأمريكي (غولدمان ساكس) جيم أونيل لأول مرة، عن رأيه بأن اقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن. وقد استخدم أونيل مصطلح "بريك" كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيداً عن مجموعة الدول السبع الصناعية- حتى ذلك الحين- وهي: الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، باتجاه دول العالم النامي بزعامة الصين والهند والبرازيل وروسيا، وبعد سبع سنوات فقط اندلعت الأزمة المالية العالمية وتغلبت بلدان "بريك" على الركود وأصبحت تنمو بسرعة، وأصبح البعض يتنبأ بزعامة "بريكس" العالمية نحو سنة 2030. فدول هذه المجموعة، هي دول كبيرة ومهمة في العالم، من حيث: عدد السكان (الصين 1.3 مليار نسمة، الهند 1.2 مليار نسمة، البرازيل 193 مليون نسمة، روسيا 140 مليون نسمة، جنوب أفريقيا 49 مليون نسمة)، والمساحة الجغرافية، والثروات الطبيعية الهائلة، والطاقة الإنتاجية القوية. فحالياً

تستحوذ الدول الخمس على نحو 18% من الاقتصاد العالمي بناتج محلي إجمالي يقارب 10 تريليونات دولار أمريكي سنوياً. فحسب احصائيات عام 2010، بلغ إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول الآتي: الصين 5 تريليونات ونصف تريليون دولار، والبرازيل 2 تريليونات دولار، وكل من الهند وروسيا تريليون و600 مليار دولار، وجنوب أفريقيا 285 مليار دولار. كما تستحوذ الدول الخمس على 15% من إجمالي التجارة العالمية وأكثر من ثلث السوق العالمي وربع مساحة الأرض ونحو 42% من تعداد سكان العالم. وستتجاوز نسبة مساهماتها الإجمالية 50% من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في عام 2020.(القصير-2014)

وبرغم تباين مستويات وإمكانات دول "البريكس" ، فإن لدى كل منها ما يعوضه في النقص عن الآخر. فروسيا التي تعتبر الأقل في النمو الاقتصادي بالمقارنة بالأربعة الآخرين، نجدها هي الأقوى سياسياً وعسكرياً ونفوذاً في العالم، ويمكن القول إن روسيا هي رأس هذه المجموعة والصين جسدها والباقون أطرافها، بل أكثر من ذلك، يذهب البعض في الغرب، إلى الاعتقاد بأن روسيا هي التي تهيمن على هذه المجموعة وتوجهها حسب مصالحها وطموحاتها وتطلعاتها على الساحة الدولية. وهي نظرة قد تكون مبالغ فيها ، وهي ربما من موروثات الحرب الباردة، وربما انضمام جنوب إفريقيا لهذه المجموعة مؤخرا، يؤكد بطلان هذه التوقعات والمبالغات، باعتبار أن جنوب إفريقيا دولة مرتبطة بالغرب تماماً في توجهاتها السياسية، وقد أيدت التحالف الغربي في ليبيا، بينما امتنعت الدول الأربع الأخرى عن التصويت على قرار مجلس الأمن. على الرغم مما يربط الدول الخمس في بريكس من تطلعات وتحديات مشتركة، غير أنها تواجه صعوبات مستمرة حول مدى قدرتها على توحيد مواقفها بشأن قضايا دولية رئيسية نظرا لتباين أولوياتها.(مصدق-2015)

أثر البريكس كتجمع اقتصادي للدول النامية:

يعد تكتل البريكس اليوم نموذجا لأهم تجمع اقتصادي للدول النامية ظهر وسط تكتلات اقتصادية كبرى وتجمّعات إقليمية بارزة، فهو يدافع عن تصور أقرب للانسجام في منظمة التجارة العالمية للخروج من التّخلف والحصول على اعتراف دولي أكبر وتنويع الفاعلية الدولية، فضلا عن كونه يتمتع بقوة اقتصادية كبيرة ترشحه الى لعب دور مهم على الساحة الدولية، فالصين يتنبأ لها المحللون بأنها ستحتل في العام 2050 مكانة أكبر اقتصاد في العالم إذا ما حافظت على مؤشّرات نموها الاقتصادي الحالية، كما أنّ الهند مؤهلة في سباق المسافات الطويلة للّحاق بمستوى الولايات المتحدة الأميركية في عام 2050، فضلا عن تطور الاقتصاد البرازيلي.

إن إطلالة موجزة على التجمعات الاقتصادية الأخرى الموجودة، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، يتضح من خلالها أنّ هذه الأخيرة ليست لها مقدرات تضاهي مقدرات دول البريكس وهي لا تخضع لنفس الرؤى الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، كما يفتقر نموذج الاتحاد الأوروبي المؤهل أكثر من غيره لمنافسة تكتل البريكس، إلى رؤية سياسية موحدة، وينوء تحت تداعيات الأزمة الاقتصادية بفعل ثقل مشاكل أعضائه ك اليونان، أسبانيا، البرتغال وإيرلندا..، كما أنه يظل أسيرا لإمدادات الطاقة الروسية والرهانات الجيوسياسية ، فضلا عن الولايات المتحدة الأميركية التي بدأت تشعر بأنّ مركز الثقل الاقتصادي أضحى يتّجه شرقا، ما دفعها ذلك إلى نقل ثقلها إلى المحيط الهادي وتقوية منظمة التبادل الحر بينها وبين كندا.(القصير- 2014)

وفيما يخص المنطقة العربية ومجموعة البريكس على اختلاف تطلعات دول العربية الاقليمية والدولية، في اطار تداعيات توجه الولايات المتحدة الأميركية نحو شرق آسيا لمواجهة الصين وروسيا ، ومحاولتها للتموضع الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وهندسة المنطقة جيواستراتيجياً لشركاء افتراضيين غير واضحي المعالم، وكذلك المساهمة في خطر توظيف تنظيم "داعش" الإرهابي خدمة للمصلحة الأميركية، فلا بد لهم من مراجعة تحالفات دولهم، ولفتح

صفحة جديدة مع القوى الدولية الصاعدة وتوجيه بوصلتها صوب دول البريكس، ردّا على السياسات الأميركية، وما يؤكد ذلك هو تطورات الأحداث في العراق وسورية واليمن، التي برز فيها واضحاً الإستراتيجية الروسية والصينية التي تقود تكتل البريكس ، كمنافس حقيقي للاستراتيجية الأميركية، ومن هنا تأتي حتمية الانفتاح خارج القوقعة الأمريكية باتجاه أطراف دولية أخرى مؤثرة، غير واشنطن وحلفائها، وستكون القوة الصاعدة البريكس.

طبيعة النظام السياسي الدولي الحالي وتأثرة بالتكتلات الأقليمية الناشئة:

يشير مفهوم النظام الدولي إلى التفاعلات والأنشطة السياسية الدولية التي ينتج عنها بروز أنماط مختلفة ونماذج متباينة، من العلاقات التي ترتكز حول أطر تنظيمية وهياكل مؤسسية معينة، وقواعد سلوكية دولية محددة، وهي القواعد التي يمكن أن تتطور مع الوقت وفق ما تقضي به معطيات الواقع، وتفرضه متغيرات الظروف، ولم يتبلور النظام الدولي بالمفهوم المتداول إلا في العصر الحديث، أما قبل ذلك فقد كانت دولة ما، أو حضارة تتفوق على العالم، أو تتقاسم ذلك التفوق مع دولة أخرى، أو حضارة أخرى، في ظل غياب مؤسسات أو قواعد ثابتة تنظم التفاعلات بين القوى السياسية الدولية في ذلك الوقت.

وهكذا ترجع البداية التاريخية لظهور النظام السياسي الدولي الراهن إلى منتصف القرن السابع عشر، وبالتحديد إلى عام 1648، عندما عقدت معاهدة "وستفاليا" الشهيرة التي أنهت الحروب الدينية في أوروبا، والتي استمرت زهاء ثلاثين عامًا متصلة. والنظام السياسي الدولي (الأوروبي في حقيقته) الذي أرست معاهدة "وستفاليا" دعائمه قام في صميمه على محاولة الفصل الصارم بين الدين والسياسة في علاقات دول القارة الأوروبية ببعضها، وكذلك على محاولة فرض الاحترام لمبدأ الاستقلال السياسي، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية لكل دولة، بصرف النظر عما إذا كانت كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، وبما كان يعنيه ذلك من الامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية تحت أي مبرر كان. وهكذا فقد قام النظام الدولي السابق على أساس توازن القوى بين الدول الفاعلة فيه والتي تقاسمت القوة فيما بينها، وعرف بالنظام الدولي متعدد القوى، ويلاحظ أن الدول الكبرى هي التي تحملت مسؤولية تنفيذ نظام توازن القوى، والذي شكل الركيزة الأساسية والمهمة في وجود واستمرار النظام السياسي الدولي (الأوروبي) وقتها، ذلك أنه لم يكن هناك سلطة دولية مركزية عليا دائمة وفعالة يمكنها أن تفرض هذا التوازن ونصرته ضد كل أشكال التهديد والعدوان.

لقد شهد مسار النظام الدولي في القرن العشرين في مسرحه المركزي (الأوروبي) حربين ساخنتين، وحرباً باردة، شكلت كل منها انتقالاً من نظام دولي إلى نظام آخر، وأدت كل منها إلى سقوط إمبراطوريات، وبروز قوى جديدة، تحولت مع الوقت هي ذاتها إلى إمبراطوريات، فغداة الحرب العالمية الأولى سقطت إمبراطوريتان أوروبيتان، هما ألمانيا والنمسا/المجر، وإمبراطوريتان أوروبيتان آسيويتان هما روسيا وتركيا، وبرزت الولايات المتحدة كقوة كبرى، إلا أنها آثرت الانسحاب وإتباع سياسة انعزالية، مما سمح باستمرار نظام ميزان القوى في المسرح الأوروبي، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتنهي كلا من الإمبراطورية الفرنسية والبريطانية، ولتشهد على قيام إمبراطوريتين غير أوروبيتين، هيمنتا على العالم، هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.(حتي-1992)

لقد اتسم النظام الدولي الجديد بمجموعة من السمات الرئيسة التي يمكن تلخيصها بما يلي: (المجذوب-2003)

- الانتقال نهائياً من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

- انتقال الصراع العالمي، بعد انهيار التوازن الدولي، من صراع سياسي وعسكري إلى صراع اقتصادي، ومن صراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير.

– موافقة معظم الأنظمة الغربية التي تتشدق بالحرية والديمقراطية على تخويل الولايات المتحدة، متى شاءت وكيفما شاءت، باستخدام القوة العسكرية ضد كل دولة في العالم الثالث تنشد الحرية، أو تنادي بحق تقرير المصير أو تسعى لامتلاك القدرات الذاتية التي تسمح لها بالتغلب على عوامل التخلف.

– استعداد العالم الغربي، ومعه بعض الدول التي تلتقي مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة لمساعدة واشنطن بشتى أنواع المساعدات، في عملياتها العسكرية التي استهدفت دولاً ذات سيادة وشعوباً أبرياء.

– استخدام الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتحقيق مصالحها، وتهميش الشرعية الدولية.

وفق ما تم الحديث عنه فقد حدث تحول جذري في بنية النظام الدولي بعد انتهاء مرحلة الثنائية القطبية، وتحول معها النظام الدولي إلى شكل جديد، اشتد حوله الجدل العلمي الذي دار في أغلبه حول عدة اتجاهات: (هاليداي–2002)

الاتجاه الأول: يرى بأنه لم تلحق بالنظام الدولي ثنائي القطبية تغييرات جوهرية، وأنه لازال على حاله، وأن ما شهده العالم في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، لا يعدو أن يكون امتداداً للنظام الدولي السابق، نظام القطبية الثنائية.

الاتجاه الثاني: يقر بتجاوز مرحلة النظام الدولي ثنائي القطبية الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، وامتد حتى عام 1991، غير أن الأوضاع الدولية لا تزال في مرحلة تحول من نظام ثنائي القطبية إلى نظام آخر وقد يستقر إما في شكل أحادي القطبية أو متعدد الأقطاب.

الاتجاه الثالث: يرى بأن النظام الدولي الحاضر هو نظام أحادي القطبية، حيث تنفرد دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية بقدر كبير من مصادر القوة في العالم، ولا يقع إلى القرب منها أي من القوى السياسية الدولية الأخرى، وبالتالي فإنها تتربع على قمة النظام الدولي، وتتولى عملية الضبط والإدارة.

الاتجاه الرابع: يركز على المنعطفات التاريخية التي يّبنى عليها النظام الدولي في اطار النزاعات الدولية لمصالح التكتلات، ما يسهم في فهم التحولات التاريخية للنظام العالمي منذ نشأة الدولة العثمانية في الشرق مروراً بالإمبراطورية الغربية: الإسبانية والبرتغالية.. وغيرهما، في بادرة تؤرخ لرؤية علمية متوازنة في التأريخ للنظام العالمي، من دون تجاهل وجود تأثير للشرق في العلاقات الدولية على مر التاريخ.

-يمكن أن يكون الصراع أداة فعالة، وذات اتصال وثيق بقضايا التغيير، ليساهم في استعادة التوازن، والاستقرار، على الرغم من وظائفه ، وأنواعه التي تعتبر مدّمرة، ويظهر ذلك واضحاً في توترات الصيغة الحالية للنظام العالمي مع ظهور تكتلات التي تنهي صيغة الأحادية القطبية.

-حتمية التغيرات الحاصلة والتي تحصل في النظام الدولي، كاستجابة موضوعية للتطورات بنتيجة ظهور تأثير وفعالية التكتلات الاقّليمية وبشكل خاص ذات الطابع الاقتصادي، ما يؤدي الى تبدلات في مراكز القوة بالأستناد للعوامل والتشكيلات الجيوسياسية والاقتصادية الناتجة عن القوى الناشئة داخل النظام العالمي.

-أن الأزمات الاقتصادية قد أفادت الدول من أجل السعي الحثيث نحو اقامة التكتلات الاقتصادية حتى ذات الطابع الإقليمي من أجل تلافي أي نتائج سلبية قد تترتب على تلك الأزمات أو قد تنتج عن العولمة.

- لا بد من التبدل في درجة تكيّف الدول، والنظم الإقليمية مع التكتلات والشراكات العالمي، بما يلائم تفاعلات العلاقات الدولية المتبدلة بنتيجة تأثير التكتلات الاقّليمية التي تحد من الهيمنة لقوة بعينها .

-إن ما يحصل من تبدلات في القضايا الأقليمية والدولية، وبالتالي في طبيعة النظام السياسي العالمي هو تأثير متغيراتٍ تفرضها تكتلات اقتصادية أو سياسية ذات طابع إقليمي أو دولي عابر للقارات، بالأضافة لوجود دولاً نامية صاعدة قد تؤثّر في شكل النظام العالمي.

- عدم انخراط الدول في لعبة يحددها قائد دولي واحد، كما في مرحلة النظام الدولي أحادي القطبية، بسبب تبدلات النظام العالمي بتأثير القوى المتمثله بالتكتلات الأقليمية، أو العابرة للقارات كمجموعة دول بريكس.

-يمر يكون النظام الدولي الحالي بمرحلة نهاية القطبية الأحادية ، لذلك لن يكون خالياً من التوترات السياسية، كما كل المراحل المفصلية التي أوصلت العالم الى نظام وحيد القطبية.

-كانت وستبقى المنطقة العربية بؤرة للتوتر، ومكان للصراع ، ونقطة تماسّ تضم كثيراً من الملفات الاستراتيجية، فمحورها الأزمة السورية، والتحكم بمسار الأحداث يكون عبرها، وذلك بعد التغيرات السياسية التي شهدتها دولاً عربية كالعراق و مصر وليبيا، بالأضافة للنزاع الاستراتيجي على الأقليم بخطط واستراتيجيات للقوى الغربية وكيانها الصهيوني.

المراجع:

الخزرجي، تامر كامل(2005)، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

المجذوب، محمد(2003)، **المتغيرات السياسية الدولية والنظام الدولي الجديد**، ورقة مقدمة إلى ندوة النظام الإقليمي العربي وسط المتغيرات الدولية، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة.

المشاط، عبد المنعم + **خليفة**، ماهر(1995)، **تحليل وحل الصراعات: الإطار النظري**، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

الغريب، غسان(2008)، **مأزق الامبراطورية الأمريكية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

أبراش، إبراهيم(2005)، **النظام الدولي والتباس مفهوم الشرعية الدولية**، صحيفة منبر دينا الوطن، 2005/8/16، الانترنت.

العماري، عباس رشدي(1993)، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر

الربيع، حامد عبد الله(1983)، **الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول حرب الخليج العربي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية

القصير ماهر إبراهيم (2014)، **تكتل دول البريكس**،دار الفكر العربي، القاهرة.

تركماني، عبدالله(2007)، **النظام الإقليمي العربي ... إلى أين؟؟**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، على الرابط: http://www.mokarabat.com/s2190.htm

حتي، ناصيف يوسف(1992)، **التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي**، المستقبل العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع

سعودي، هالة أبو بكر(1983)، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967. 1973م**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ص33.

سيد رجب، عمر الفاروق(1992)، **قوة الدولة**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص53.

رسلان، أحمد فؤاد(1986)، **نظرية الصراع الدولي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص18

عبد الله، عبد الخالق(1993)، **النظام الإقليمي الخليجي**، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد114

عليوه، السيد(1988)، **إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب

عبد العليم أحمد(2015)، تحولات القوة والتكتلات الجديدة،مركز المستقبل للدراسات والأبحاث.

غانم، محمد حافظ(1960)، **محاضرات عن جامعة الدول العربية**، القاهرة معهد الدراسات العالمية، ص8.

فهمي، عبد القادر محمد(1993)، **النظام الإقليمي العربي** "**دراسة في النماذج المستقرة لمظاهر الأزمة في**

د.**مصدق** حسن(2015). **البريكس تكتل ناشئ يسعى لاعادة توزيع القوة في العالم**، مركز أنظمة الفكر المعاصر، جامعة السوربون

مقلد، إسماعيل صبري(1987)، **نظريات السياسة الدولية** " **دراسة تحليلية مقارنة**"، الكويت: منشورات ذات السلاسل

مطر، جميل و**هلال**، علي الدين(1983)، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3

هاليداي، فريد(2002)، **ساعتان هزتا العالم (11أيلول سبتمبر 2001: الأسباب والنتائج)**، ترجمة: عبد الإله النعيمي، بيروت: دار الساقي، ط1، ص124.

The Encyclopedia Americana International Edition, " Danbury , Connecticut: Gerolier Incorporated , 1992: 537

Edward J. Murray , "Conflict : The Psychological Aspects ", in IESS, pp. 220 –225

Robert North "Conflict: Political Aspects " in IESS , (1968: 226-232) , P.228

Lewis A. Coser, "Conflict: Socail Aspects ", in IESS, (1968:232-236), pp.232-233

Laura Nader ,"Conflict: Anthorpological Aspects" , in IESS, (1968 :236-242) , pp236-237

In this regard, See: Coser, L., " The Function of Conflict, " New Yoek: Free Press 1956, and Deutsch, M., " The Resolution of Conflict." New Haven: Yale University press, 1973

J. W. Burton, " World Society" , Cambridge & New York: Cambridge University press, 1972, pp. 137-138 Quoted in Sandole and Merwe (eds) ,1993:6.

Laura Nader," Conflict: Anthorpological Aspects" , in IESS, 1968: 236-242, pp.236-241.

Company.